﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٧﴾ [التّوبة: 37]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقة بين حرمة الأشهر الحرم، وإشعار المؤمنين بأنّ التّقوى في تحريم القتال فيها

لمَّا دلَّتِ الآيةُ السَّابقةُ على عِدَّة شهورِ السَّنة عند اللهِ، وأنَّ منها أربعةً حُرُمًا، فُهِمَ من هذا إبطالُ النَّسيءِ؛ لأنَّه فِعلُ أهلِ الجاهليَّة، فكأنَّه قيل: أفما في النَّسيءِ تقوى؟ فإنَّ سببَهُ إنَّما هو الخوفُ مِن انتهاك حُرمةِ اللهِ بالقتال في الشَّهر الَّذي حرَّمهُ، فقد كانوا أصحابَ غاراتٍ وحروبٍ، ويحترمونَ الأشهرَ الحُرُمَ في عدم القتال، حتى لو رأى الإنسانُ قاتِلَ أبيه لم يعرِض له، وكان يشقُّ عليهم تَرْكُ ذلك ثلاثةَ أشْهرٍ متواليةً، فجعلوا النَّسيءَ لذلك، فصرَّحَ هنا بما أفهَمَهُ ما مضى[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾: المعنى المحوريُّ: دفْعُ الشَّيءِ المقبِل عن محضَرِهِ تأخيرًا إلى أثناءٍ، يجتمع فيها[2] والنَّسْءُ: تأخيرٌ في الوقت، ومنه: نُسِئَتِ المرأةُ؛ إذا تأخَّر وقتُ حيضِها، فرُجِيَ حَملُها، يقال: نسأَ اللهُ في أجلِكَ، ونسأَ أجَلَكَ، والنَّسيءُ: بيعُ الشَّيءِ بالتَّأخير، وهو فعيلٌ بمعنى مفعول، والنَّسيءُ الذي كانتِ العربُ تفعَلُه: هو تأخيرُ بعضِ الأشهر الحُرُم إلى بعضٍ آخرَ، فيُحِلُّون المحرَّمَ، فيقاتِلون فيه، ويحرِّمون بدلَه صفرًا[3]، وهو المراد هنا.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/308.
(2) جبل: المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (نسأ).
(3) الرّاغب، المفردات، ومجمع اللغة العربية بمصر، معجم ألفاظ القرآن الكريم: (نسأ).

2) ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾: وَطَأَ: الواو والطَّاء والهمزةُ: كلمةٌ تدلُّ على تمهيدِ شيءٍ وتسهيلِه، ويواطِئوا: يطابقوا[1]، والمعنى المحوريُّ: الدَّوسُ بِثِقَلِ الحِمْلِ كلِّهِ على الشَّيءِ، ويلزمُ ذلك انخفاضُه، ومنهُ استُعمِلَ الوطْءُ في الغزوِ والقتْلِ؛ لأنَّ مَن وَطِئَ الشَّيءَ بِرِجْلِه، فقدِ استقصى في إهلاكِهِ وإهانتِه، ومنهُ: واطأَهُ على الأمرِ: وافقَهُ، كأنَّ كلًّا منهما وطِئَ ما وطِئَهُ الآخرُ[2]. والمواطأةُ: الموافقةُ على أمرٍ يوطِّئُهُ كلُّ واحدٍ لصاحبِهِ[3]، وهو المرادُ هنا.

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

جـرأة العـربِ في الجاهليّة على تحريمِ القتالِ في الأشهُرِ الحُرُم، بأهوائهم

تخبر الآيةُ الكريمة عمَّا كانتِ العربُ تفعله في الجاهلية من تحريم القتالِ في الأشهُرِ الحُرُم، فإذا احتاجوا إلى القتال فيها؛ قاتلوا فيها، وحرَّموا غيرَها، فإذا قاتلوا في المحرَّم؛ حرَّموا بدلَه شهرَ صَفَرٍ، فيؤخِّرون بعضها أو يقدِّمونه ويجعلون مكانه من أشهر الحلِّ ما أرادوا حسب حاجتهم إلى القتال، فكان ذلك نوعًا من زيادة كفرِهم؛ إذ كانوا يُحلُّون الشَّهرَ الحرامَ عامًا بإبداله، ويحرِّمونهُ عامًا؛ ليوافقوا العددَ من تحريم أربعة أشهر من السَّنة في الشُّهور المحرَّمةِ، وهذا من تزيينِ الشَّيطان لأعمالهم، ومنها ما ابتدعوه من النسيء؛ لأنَّ الَّذي يُحَلِّلُ، ويُحَرِّم هو اللّٰهُ وحدَه[4]، واللّٰه لا يوفِّق الكافرين المُصِرِّين على كفرهم.

وترشد الآيةُ الكريمة إلى ما في التحليل والتحريم للأشهر من المحاذير؛ منها: أنهم ابتدعوه من تلقاء أنفسهم، وجعلوه بمنزلة شرع اللّٰه ودينه، واللّٰه ورسوله بريئان منه. ومنها: أنهم قَلبوا

(1) مجمع اللّغة العربيّة بمصر، معجم ألفاظ القرآن الكريم: (وطأ).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ: (وطأ).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (وطأ).
(4) ابن جزيّ، التّسهيل لعلوم التّنزيل: 1/358، وحجازيّ، التّفسير الواضح: 2/69.

الدِّين، فجعلوا الحلالَ حرامًا، والحرامَ حلالًا. ومنها: أنهم مَوَّهوا على الله بزعمهم وعلى عباده، ولبَّسُوا عليهم دينَهم، واستعملوا الخداع والحِيَلة في دين الله. ومنها: أن العوائدَ المخالفةَ للشرع مع الاستمرار عليها، يزولُ قبحها عن النفوس، وربما ظُنَّ أنها عوائدُ حسنة، فيحصل من الغَلط والضَّلال ما يحصل، ولهذا قال: ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ أي: ليوافقوها في العدد، فيحلُّوا ما حرَّمَ الله[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

الاستئنافُ البيانيُّ ودلالتُه:

بيانُ المقاصدِ يحتاجُ إلى مقدِّماتٍ

الآيةُ الكريمةُ استئنافٌ بيانيٌّ ناشئٌ عن قولِه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾، فإنَّه كالمقدِّمة إلى المقصودِ، وهو إبطالُ الشَّيءِ، وتشنيعُه[2]، كأنَّ الآيةَ السَّابقةَ أثارت تساؤلًا: ماذا فعلوا فيما شرعَهُ اللهُ في تحريم الأشهرِ الأربع؟ فجاءتِ الآيةُ مجيبةً عن قُبحِ ما فعلوهُ.

وجوهٌ أُخَرُ مِنَ الاستئنافِ البيانيِّ في الآية:

الأوَّلُ: لمَّا ذكرَ اللهُ في الآيةِ السَّابقةِ أنَّ أمرَهُ الكونيَّ بعدَّة الشُّهورِ عندَه، وأمرَهُ الشَّرعيَّ بتحريم أربعةٍ منها، هو الدِّين القيِّمُ، وكان ذلك دينَ محمَّدٍ ﷺ وأُمَّته؛ أبانَ أنَّ النَّسيءَ إلحادٌ فيه، فهو زيادةٌ في الكُفرِ تخليصًا للدِّين ممَّا شابوهُ، وتبرئةً له ممَّا عابوهُ.

الثَّاني: أنَّه لما نَهى عن ظُلْمِ المؤمنين أنفسَهم في الأشهرِ الحُرُم؛ أبانَ أنَّ ما عليهِ المشركون - وقتذاك - مِنَ النَّسيءِ هو من أضرِّ الظُّلم وأشدِّه، وأنهكِه وأهتكِه، وأرداهُ وأخزاهُ.

الثَّالث: أو أُريدَ بيانُ أنَّ معيَّةَ اللهِ للمؤمنين - أي: المعيَّةُ الخاصَّةُ بالنَّصرِ والتَّأييدِ والتَّوفيقِ والتَّسديدِ - المتَّقين المذكورةَ تذييلًا للآية

(1) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 193.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/188.

المتقدِّمة، تبلغُ أوجَ كمالِهَا إمدادًا إرفادًا وإسعادًا إنجادًا للمزدادين إيمانًا على إيمانٍ وتقوًى إلى تقوى، فقُوبِلَ ذلك لتمليَتِهِ وتجليتِهِ بصورةٍ من صورِ الزِّيادة في الكفر انتكاسًا وارتكاسًا، وتوغُّلًا وتسفُّلًا على ما بالأوَّل مِنَ التَّحفيز، وما في الثَّاني مِنَ التَّقزيز.

الرّابع: الاستئنافُ البيانيُّ في الآية معجِزٌ، وأنَّه لا حدَّ لإعجازه، وليس شيءٌ ممَّا قيل فيه، وتقدَّم بأولى من شيءٍ لم يقل بعد قَد يُقال، فإنَّه لَمَّا ذكر بآخِرِ الآية يُعْلِمُهُم أنَّ اللّٰه مع المتَّقينَ؛ ذكر بأوَّل تاليتها ما هو أدخلُ في التَّقوى من باب عدَّة الشُّهور الَّذي تقدَّم، وما هو أجمعُ للعقل والقلبِ والجوارح على التَّقوى، وأبعدُ عن النَّزَقِ والخَرَق والتَّهاوي في الضَّلال المزلِّ والانفلات المشين المُهين المُرْدي المخلِّف الآلامَ الجسام بتقَحُّم العِظام.

الخامس: ومن غريب نظمِ هذه الآيةِ الطَّريفِ المعجب، اللَّطيفِ المطربِ الملهبِ؛ أن يُرتِّب استهلالًا بخبرٍ يعطي الفائدةَ إفادةً على تذييلٍ بخبرٍ يعطي لازمُها إجادةً، بما يخرقُ مألوفَ البلغاءِ عادةً، أن يتقدَّم مفيدُ الفائدة إعلامًا، ثم يتلوهُ مفيدُ لازمِها إتمامًا، لكنَّه قال هنا مقدِّمًا: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أتبعَهُ بقولِهِ مُتمِّمًا: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾، فَسَدَّدَ السِّهامَ، وَطَيَّشَ الأحلامَ، وأبْدعَ في الإعلام.

السَّادسُ: وهو - ﷺ جَلَّ وعزَّ - إذِ اقتضاهُمُ العملُ تأسيسًا على لازم فضيلةِ العلم، فبلغَ بهمُ الإلهابُ الغايةَ، والاستحثاثُ النِّهايةَ حتى بلغَ بهم الحماسُ مبلغَ احتماءِ الأنفاس، ومعَ توجيههم لنبْذِ عوائدِ النَّسيء الفاسدةِ، وردمِ أخاديدِهِ البائدةِ، ومنْعِ تعاطيهِ وإبطالِ تناديه، والصِّياح المُجلِب على أهليه ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾، فانكفُّوا، وعلى الدِّين القيِّم ائتلفوا، وٱلْتَفُّوا.

وهي صُوَرٌ تمثِّلُ الاستئنافَ البيانيَّ في الآية، ولا تستوفيه، وتقُصُّ منه، ولا تستقصيه، وأنَّى للواقف على الثَّرى أن يلمسَ الثُّريَّا؟ وفضلُ كلامِ اللّٰه على سائر الكلام، كفضلِ اللّٰه على خلقِهِ.

بلاغةُ أسلوبِ القصرِ:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾، عبَّر بأسلوبِ القَصْرِ بطريق الأداة ﴿إِنَّمَا﴾ الَّتي تُستخدم فيما لا يجهلُه المخاطَبُ، ولاينكرهُ، وفيه تعريضٌ بغباءِ الكافرين،

وفضْحٌ لتصرُّفاتهم، وكشْفٌ عن مقاصدِهم وسوءِ مَغَبَّتِهم، "وصيغةُ القصرِ تقتضي أنَّه لا يُجاوز كونَهُ من أثرِ الكفرِ لمحبَّة الاعتداءِ والغارات، فهو بهذا قصْرٌ حقيقيٌّ، ويلزمُ من كونهِ زيادةً في الكفرِ: أنَّ الذين وضعوه ليسوا إلَّا كافرين، وما هم بمصلحين، وما الَّذين تابعوهم إلَّا كافرون كذلك، وما هم بمتَّقين"[1].

حصْرُ الضَّلالاتِ والمنكَراتِ، في حكمٍ واحدٍ أبلغُ في رفْضِها

نكتةُ إيثارِ أسلوب قصرِ النَّسِيء على الزِّيَادَة فِي الْكُفْرِ:

ومن الملامح المهمَّةِ المطامِنةِ أنفسَ المؤمنين، هذا القصْرُ الحقيقيّ الجاري تدفُّقًا في أسلوبهِ في الآية يَكبتُ النَّاسِئَ المجترئَ، فإنَّه لما كان لا يقدِمُ عليه إلَّا وهو ممتلئٌ كِبْرًا وعُجْبًا بالنَّفس وغرورًا؛ قمَأَهُ الله، وأخزاهُ لينفيَ عنه ما تنفجرُ به مِنَ الأَشَرِ والبَطَرِ، ورآهُ لنفسه منَ الزَّعامة والصَّدارة، فجعلَه يبدو متلطِّخًا بحمَأ فِعْلَتِه الوضيعةِ الشَّنيعةِ ذامًّا افتخارَهُ بإجرامهِ دالًّا على تَمحُّض فعلهِ للذَّمِّ، والتَّثريب، والهدْمِ والتَّعييب، فكفى اللهُ المؤمنين المقاولةَ والمنازلةَ بهذهِ المساجَلَةِ.

كفايةُ اللهِ المؤمنين، وغَيرتُهُ على عبادهِ الصَّالحين

تفضيلُ أداةِ القصرِ ﴿إِنَّمَا﴾:

وإنَّما فُضِّلتْ ﴿إِنَّمَا﴾ - هنا - بافتتاحِها بالتَّوكيد، وإيجازِ الاختصار، فهي أقلُّ كلماتٍ وأخصرُ عبارةٍ، ولِما فيها من إيثارِ البِدارِ إلى المبادَأَةِ بالحُكم العُلويِّ من اللهِ العليِّ، ولما تشير بهِ من أخْذِ المنذَرين بالحكْم على غِرَّةٍ، ودلالتُها أنَّ المقامَ مقامُ فرضٍ لا عَرْضٍ، واستغناءِ الأسلوبِ عن التَّعليل، وقصدِ المقام عن التَّطويل؛ وذلك أدخلُ في التَّهويل وأنكى في التَّنكيل.

وجوهٌ بلاغيَّةٌ رائقةٌ فائقةٌ، في أداة القَصْر

إعجازُ اللَّفظِ المُنتقَى بعنايةِ الواقعِ مقصورًا أو محصورًا:

والمقصورُ هنا هو لفظ ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ بما يدلُّ عليهِ من كلِّ معناه، وهو يعني تأخيرَ حكمِ الشَّهر الحرامِ المنسوءِ، فيكون دالًّا على

كلماتُ القرآنِ لا يسدُّ غيرُها مسدَّها، ولايؤدِّي مؤدَّاها

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/191.

المصدر، والمصدرُ هو اللَّفظ الَّذي تجتمِعُ فيه مادَّةُ الحدثِ مجرَّدةً عنِ اعتبار الزَّمن، وعدمُ اعتبار الزَّمن في الحدث المذْموم أدلُّ على ثباتِ القدْحِ فيه واستقرارِ ذمِّهِ كيفما كان، وأينما كان، فهذا يجعلُ الحكمَ كالقاعدةِ القانونيَّة عند الحكَّام والشُّرَّاحِ المقابلةِ بالفقهاءِ علماء الشَّريعة عند جلاوِزَةِ النُّظُم وجهابذةِ القانون، والكلامُ هنا بيانٌ إلهيٌّ موحٍ عن تجاوز حدودِ الكفرِ؛ إذ هو المنطلقُ لهذا الإجرامِ والتَّجاوزِ، إلى ما ليس إلَّا زيادةً في لُجَّةِ الكفرِ وسويدائِهِ، وعن غلظِ قلبِهِ وقساوته، وفسادِ طبعِهِ وشقاوتِهِ، ينبعثُ شَقِيٌّ مُشْقٍ إلى ما لا رادَّ له ولا صادَّ، هائجًا كالثَّور، حتى يلقى حتفَه، فهذا وحدَه الَّذي يكفّه بانقطاع وَتينِهِ، وانقماع يمينِهِ.

أو يكونُ (فَعِيل) هنا على معنى (مَفْعول)، فهو إذًا المنسوءُ، وذلكم المؤخَّرُ الَّذي بُغِيَ عليه، فأُرجِئَ حكمُ تحريمِهِ عبثًا عاريًا عن الحكمةِ، وفسادًا جائرًا عن الصِّحَّة، وهوًى فارضًا، ضاربًا أطنابَهُ، تغلغُلًا في الأحناء والأطواء، فما لقائلٍ أن يقولَ في معنيَين كبيرين لا يؤدَّى أيٌّ منهما إلَّا بمزيدِ عباراتٍ تُبسَطُ، وجملٍ تُمْهَدُ، وخزائنَ تُفتَحُ، قد أدَّاهما التَّنزيل العزيزُ بكلمة في جملتها كانت مع الاقتصادِ والاعتصادِ جامعةً مؤدِّيةً على غاية الإفصاحِ والإيضاح والاستملاحِ والاستنصاحِ؟

القراءاتُ المتواترةُ لـ ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾، وأثرُها في المعنى:

القراءاتُ حافلةٌ بالمعاني الدَّالَّةِ، على أنَّها تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ

ومن لطيفِ ما يُتَأَمَّل في كلمة ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ أنَّها وإن عنَتْ بأصلِ معناها: التَّأخيرَ والمؤخَّرَ؛ فإنَّ الحاملَ على هذا التأخيرِ تعجُّلُ النَّهبِ والسَّلبِ والغارة، والإيقاعُ بالمعتدَى عليهم، فجاءتِ القراءتانِ المتواترتانِ مُعبِّرَتَينِ عنِ الأمرَين أصدقَ تعبيرٍ، فالقراءةُ الأولى لورشٍ وأبي جعفرٍ بإبدال الهمزةِ ياءً وإدغامِ الياء الَّتي قبلَها فيها، فيصيرُ اللَّفظُ بياءٍ مشدَّدٍ دالًّا - كلفظه - على الإنهاء السَّريع دونَ تريُّثٍ ولا أناةٍ هكذا: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾، بينما تشير القراءةُ الأخرى لقالونَ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو

ويعقوبَ وابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ بالهمزةِ والمدِّ المتَّصلِ الواجبِ دالَّةً بأدائها الصَّوتيِّ على الامتدادِ الرَّائعِ البيانِ بامتدادِ الصَّوت بحرْفِهِ الجوفيِّ الهوائيِّ المتسفِّلِ على التَّأخير الكامن في اللَّفظ المؤدِّي، الجليِّ في المعنى المؤدَّى عنه بأبلغِ الأداء الذي لا تملكُ العباراتُ الوفاءَ بهِ على هذا النَّحوِ إلَّا بعضَ هذا الوفاءِ من غير اعتبارِ مقارنةٍ، وإلَّا فالقرآنُ يعلو، ولا يُعلى عليه، وهو يَحْطِمُ ما تحتَهُ.

سرُّ التَّعبيرِ بالخبرِ نكرةً:

التَّعبيرُ بالخبرِ بلفظ ﴿زِيَادَةٌ﴾ فيه زيادةُ تشنيعٍ عليهم، وبيانٌ لقُبحِ الكفر، إذ هو الحاملُ على فعل الشَّنائعِ، والتَّنكيرُ يفيدُ التَّضخيمَ والتَّهويلَ بقرينةِ السِّياق المقالي القائم على تقبيحِ النَّسيءِ.

التَّعبيرُ بالزِّيادةِ تقبيحٌ للقَبيحِ

ويدلُّ على أنَّ الزِّيادةَ المذكورةَ هنا مطلقةٌ، لا تنتهي إلى حدٍّ معيَّنٍ تقفُ عندَهُ، فهي مطَّردَةٌ لاتزالُ أبدًا، وهذا الوصفُ مطابقٌ أتمَّ مطابقةٍ للواقع، وهو من أبلغِ ما يُعبَّر بهِ، لما أنَّ النَّسيءَ لا حدَّ لمفاسدِهِ، بما يتجدَّد به من سفك الدِّماء، وقطْعِ الطُّرقِ وإخلالِ الأمْنِ، وترويع الكافَّة، وإشاعةِ الذُّعر، وانتهابِ الأموال، وسبيِ النِّساء في الغارات، إلى ما لا يكادُ ينحصرُ مِنَ المثالبِ والعواثرِ المتجدِّدةِ والآلام المبرحَةِ والمصائب المقيمةِ، والمفاسد المتتابعةِ المتتايعةِ، فكان هذا التعبيرُ كُفُؤًا للدَّلالة عليها أبلغَ ما يؤدَّى به عنها إفصاحًا يتضمَّنُ التَّكريهَ والتَّفنيد، ترهيبًا منها وترغيبًا عنها، فَجَمَعَ جَنَاحَيِ الدَّعوةِ في كلمةٍ.

بلاغةُ التَّعبيرِ بحرف الجرِّ ﴿فِي﴾:

عبَّرَ بحرفِ الوعاءِ ﴿فِي﴾ بدلَ حرفِ الاستعلاءِ (على)؛ تنبيهًا إلى نوعِ الزِّيادةِ وقبحِها، فإنَّ الزِّيادةَ إذا كانت داخلَ الشَّيءِ تلبَّستْ بهِ، ولم تنفصل عنْهُ، واختلطَتْ بهِ اختلاطًا أصيلًا، وهو ما يتَّسقُ معَ سياقِ التَّقبيح، ولو عبَّرَ بـ (على) لما أدَّى هذا المعنى لما فيهِ من الاستعلاءِ الموهِمِ الالتصاقَ بأعلى الشَّيءِ.

الـزِّيـادةُ حينما تكونُ من جنسِ الشَّيءِ، تخالطُهُ مخالطةَ الأصلِ

دلالة لفظ ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾:

تشرُّبُ الكافرين لارتكاب المعاطِبِ، هو سجيَّةٌ في قلوبِهم

ولأنَّ النَّسيءَ حامِلُ أهلِ الجاهليّة على ارتكاب المفاسدِ والمعاطب والفظائعِ والانتهاباتِ والانتهاكاتِ الَّتي لولاهُ ما كانت، ولا قامت، فهو فيهم بمكانِ القلبِ الحامل على الفعل، واللُّبِّ المنفعل بجرثومته، وذلك ملمحٌ فيهم إلى شَبَهٍ بهم ممَّن أُشرِبوا في قلوبِهم العجلَ بكفرِهم، حُبَّهُ وعبادتَهُ، وأيضًا؛ فللدِّلالةِ على أنَّهم استبطنوا هذه الزِّيادةَ، وأيضًا؛ فللدِّلالةِ عِبءٌ عليهم إذ ماتتِ الضَّمائرُ، وفسدتِ القلوبُ والسَّرائرُ، وأنَّها حاملتُهم على ما يسيلُ عليه لُعابُهم منَ الشَّرِّ، لا أنَّهم حاملوها على ما بِهم منَ الضُّرِّ.

وجوهٌ أُخَرُ مِن كونِ النَّسيءِ زيادةً في الكفر:

ومع ما تبيَّنَ من دقَّةِ معنى الخبر: ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ وبلاغةِ مطابقتِهِ أتمَّ مطابقةٍ للواقعِ، وحُسْنِ موقعِهِ من نفس المتلقِّي إشباعًا للمعنى وإقناعًا وإمتاعًا به، فإنَّ هناك وجوهًا أُخَرَ تبدو للمتأمِّل من فائدةِ ورودِهِ خبرًا هكذا دونَ الاقتصادِ على كونِهِ كفرًا، ومن تِلكُمُ الوجوهِ:

تظافرُ المظروفين (النسيء) و(في) يُجلِّي زيادةَ الكفرِ

إنَّ العاملَ والعملَ مظروفان، وإنَّ الزَّمانَ ظرفُهُ، والنَّسيءُ تحكُّمٌ في الظَّرفِ، وهو أشدُّ افتراءً، وأعظمُ اجتراءً من التَّحكُّم في المظروف، فإن يكنِ المتحكِّمُ قدِ اتَّبعَ هواهُ بغيرِ هدًى منَ اللهِ، فتحكُّمُه في المظروفِ على هذا النَّحوِ كفرٌ، وفي الظَّرف أشدُّ كفرًا؛ فهو زيادةٌ في الكفرِ.

العبثُ بالشَّعائرِ الزَّمانيَّةِ، خطرُه جَللٌ

وأنَّه ظاهرُ المضادَّةِ للهِ، والمحادَّةِ له في مُلكِهِ وحُكمِهِ، وقد نَزَّلَ الشَّارعُ مَن سبَّ الدَّهرَ منزلةَ مَن سبَّ اللهَ تعالى إذ ليس الأمرُ لأحدٍ غيرِهِ ﷻ ولذلك جاء في الحديثِ المتَّفق عليه، قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّم: «قال اللهُ ﷻ: يُؤْذِينِي ابنُ آدمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»[1].

(1) البخاريّ في صحيحه، برقم: (4791، 4826)، ومسلم في صحيحه، برقم: (2246).

"وحُرمةُ الأزمانِ والبقاعِ إنَّما تُتَلَقَّى عنِ الوحي الإلهيِّ؛ لأنَّ اللّهَ الَّذي خلقَ هذا العالمَ هو الَّذي يَسُنُّ له نظامَهُ، فبذلك تستقرُّ حُرمَةُ كلِّ ذي حُرمةٍ في نفوسِ جميعِ النَّاس، إذ ليس في ذلك عملٌ لبعضِهم دونَ بعضٍ، فإذا أُدْخِلَ على ما جعلَهُ اللّهُ من ذلك تغييرٌ؛ تَقَشَّعتِ الحرمةُ من النُّفوس؛ فلا يرضى فريقٌ بما وضعه غيرُهُ من الفِرَقِ، فلذلك كان النَّسيءُ زيادةً في الكفر؛ لأنَّهُ منَ الأوضاعِ الَّتي اصطلح عليها النَّاسُ، كما اصطلحوا على عبادةِ الأصنام"[1].

ثُمَّ إنَّ الكُفْرَ ضلالٌ مبينٌ، والنَّسيءُ قَدْرٌ منْهُ زائدٌ عليهِ؛ إذ لا يصدرُ إلَّا مِن كافرٍ متجذِّرِ الكفرِ، فلذا قال اللّه في وصفه: ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

وممَّا يفيدُه وصفُ النَّسيءِ بأنَّه ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ القَطْعَ بأنَّ أهلَهُ أدخلُ في العقابِ والعذابِ، وأكثرُ استنزالًا لهُ على أنفسِهم، وأشدُّ استحقاقًا لهُ من غيرِهم، إذِ الكفرُ وحدَهُ موجبٌ، فكيفَ بما زادَ عليه من أفعاله؟

دلالةُ ذِكْرِ ﴿ٱلْكُفْرِ﴾ دونَ غيرِه:

آثر السّياقُ الكريمُ التّعبير بالكفر دونَ غيرهِ مِنَ الألفاظِ كالفسقِ والظُّلمِ والضَّلالِ ونحوها، مع نكتةِ تعريفِ الكفرِ هنا باللَّام دونَ تعريفهِ بالإضافةِ إليهم ألَّا يقتصرَ فيما يُسَجَّلُ عليهم منه ما يُتَحَدَّث عنهم بهِ، ويبقى في ذاكرة الرُّوَّاة والوعاة، إذًا لذهبَ عنهم وَصْمتُهُ وعارُهُ بأكثرِ ما اجترحوهُ، وأفجرِ ما اقترفوهُ، من جهةٍ، ولكانَ كُفرُهم محدودًا بهم مقيسًا بما يُظَنُّ بهم من الطوْقِ والاقتدار؛ إذ يكونون آنئذٍ هم المعروفين بالكفر، بينما الأسلوبُ القرآنيُّ يجعلُ الكفرَ المطلقَ المتصاعدَ في الشَّرِّ، معروفًا بهم لا يقفُ أحدٌ على حدِّ ضلوعِهم فيه، واستزادتِهم منه.

بلوغُ أولئكَ الكافرين مبلغًا بعيدًا، لا نظيرَ له في العتوِّ الكبيرِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/195.

ولأنَّ هذا اللفظَ المنتخبَ أجمعُ لوصف الظُّلم والفسقِ والفجورِ والضَّلال، ولأنَّ تلكمُ المعاني الَّتي تدلُّ عليها هذه الأسماءُ قد توجدَ من غير الكافر، على حين أنَّ الكفرَ لا يوجدُ أبدًا بدونِها، فهي لازِقةٌ له؛ لذا كان ذكرُ الكفرِ مغنيًا عن ذكرها جميعًا، بدلالتهِ عليها كلِّها، حيثُ لا تَطَّرد دلالتُها جميعُها عليه، فأوثِرَ بالمقام على أنَّ الضَّلالَ مذكورٌ تَبَعًا بعدُ.

سرُّ التَّعبيرِ بـ ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾:

بيانُ استحقاقِهم، بتبشيعِ أحوالِهم

جملةُ ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فيها وجوهٌ إعرابيَّةٌ ثريَّةٌ، بالإثاراتِ الفكريَّةِ، للدُّرَرِ البلاغيّة، فمن ذلك أنَّها خبرٌ ثانٍ عن ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾، والتَّعبيرُ بالمضارع دلالةٌ على تجدُّدِ ضلالِهم، واستمرارِه[1]، وفي هذا بيانٌ ثانٍ لقُبحِ النَّسيء، وتشنيعٌ زائدٌ عليه، وفي وقوع هذه الجملةِ خبرًا ثانيًا تشنيعٌ على التَّشنيع السَّابقِ في وصفهِ بأنَّهُ زيادةٌ في الكفرِ، وفيه تحوُّطٌ شديدٌ لأجل صيانةِ الدِّماء، وحرمةِ الشَّهر الحرام؛ إذ النَّسيءُ مدخلٌ لسفكِ الدِّماء، وهو بابٌ إلى الضلالِ كبيرٌ. وكم في الآية من خبرٍ بعد خبرٍ! وكم فيه من صريحٍ ومن مستنبطٍ مقدَّرٍ! تُستخرَجُ ضِمنًا من قوله: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾، وفيها تهوُّكٌ مُزِلٌّ، وتخبُّطٌ مضِلٌّ، وتناقضٌ صارخٌ، ومن قوله: ﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾، وما ترتَّبت عليه، وفيها مجازفةٌ عمياءُ ومسارعةٌ خرقاءُ، ومغامرةٌ باسِرةٌ، وكَرَّةٌ خاسِرةٌ، تظنُّ أن يُفعَلَ بها فاقرةٌ، ومن قوله: ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾، وفيها: تضليلٌ طائشٌ وتخييلُ أباطيلَ، وأخيرًا فمن جملةِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وفيها: خِذْلانٌ لازمٌ وحرمانٌ دائمٌ، ونحوُ ذلك.

أثرُ تعدُّدِ الخبرِ في المتلقِّين:

القرآنُ الحكيمُ يهدف من توالي الإخبار عن الشَّيء الواحدِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/192، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/98.

إخباراتٍ متعدِّدةً مزيدَ الهداية بالإبانة، وفي الإبانة نوعُ إعانةٍ ليقيمَ الحُجَّةَ، ويقطعَ المعذرةَ، ويأخذَ بيد من يتلمَّسُ هدايةَ اللّٰه، وليزلزلَ العقائدَ الفاسدةَ، والتَّقاليد البائدةَ، والأفكار المنحرفةَ، وليخلِّصَ أسرى الوهْمِ من طوامِّ الأوهامِ وخرافاتِ الأوباشِ والطُّغام، وليُزادَ المؤمنون يقينًا على يقينهم، وليربطَ على قلوبهم، ويثبِّتَ به الأقدامَ.

مـزيـدُ الأخـبـارِ تُـجـلِّي رحـمـة الهدايةِ، وهداية الرَّحمةِ

أثر إعرابِ ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ حالًا:

ومِن تعدُّدِ معاني القرآنِ العظيم الخالدةِ الباقيةِ تلكمُ المعاني القيِّمَةُ النَّاشئةُ عن تعدُّدِ وجوه إعرابِه في جُمَلِه وكلماتِه، فمِنَ الوجوهِ الإعرابيَّةِ المثريةِ في جملةِ ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إعرابها حالًا؛ لما يؤولُ إليه الخبرُ من معنًى مقدَّرٍ من جملةِ مدلولِه، إذ تقديرُ ﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ يؤولُ إلى أنَّه (كفرٌ أكبرُ) فهذا كالمطابقةِ لمضمونِ الخبرِ الَّذي هو (أكبر في الكفر) وعليه، فالضَّلالُ لازمٌ مصاحبٌ، والإضلالُ لا ينفكُّ؛ لأنَّه مقيمٌ غيرُ متعاقبٍ.

الكافرُ في ضلالٍ دائمٍ، واضطرابٍ مطّردٍ

فهذا ضربٌ من البيانِ يجلِّي لنا ما يكون عليه الكافرُ من تخبُّطٍ؛ لأنَّ الكفرَ ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ، وإذ لم يجعلِ اللّٰهُ له نورًا فما له من نورٍ، فهو في ضلالٍ مديمٍ وعذابٍ مقيمٍ، كما قال سبحانه وبحمده: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾﴾ [النّحل: 104].

تنوُّعُ القراءاتِ في ﴿يُضَلُّ﴾ وأثرُهُ في المعنى:

قرأَ من العشَرةِ: حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ ﴿يُضَلُّ﴾ بالبناءِ للمفعولِ، وقرأ نافعٌ وأبو جعفرَ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وشعبةُ بالبناءِ للمعلومِ ﴿يَضِلُّ﴾[1]، وقرأ يعقوبُ: ﴿يُضِلُّ﴾ من (أضلَّ) الرُّباعي المتعدِّي بهمزةِ التَّعديةِ، فمضارعُهُ ﴿يُضِلُّ﴾ بضمِّ أوَّلِه وكسرِ الضَّاد[2].

القراءاتُ كاشفةٌ عـن كـونـهـم ضالّين مُضِلّين

(1) ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر: 2/379.

(2) الثعلبيّ، الكشف والبيان: 13/367، والسّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 6/47.

وهي قراءاتٌ مُتعاضِدةٌ تنمو بالنَّصِّ القرآنيِّ إلى علوِّ كعب البيان والفصاحة، فقراءة جمهور القرَّاء: ﴿يَضِلُّ﴾ المسوقةُ للمفعولين توَضِّحُ وُقوعَ الضَّلال عليهم، وإجراءَهُ فيهم فتنةً لهم، وتبصِرَةً لدنوِّ حيلتِهم، وقراءةُ يعقوبَ: ﴿يُضِلُّ﴾ المبنيَّةُ على الرُّباعي (أضل): كاشفةٌ عن تشبُّعهم بالإضلال وانفعالِهم بهِ، حتَّى صاروا من حبِّهم له يُضِلُّون غيرَهم، فالأُولى كاشفةٌ عن السَّببِ، والثانية كاشفةٌ عنِ الأثرِ، وفي ذلك حمْلُهم أوزارَ غيرِهم.

وفي تنوُّعِ القراءات تشنيعٌ على النَّسيء ما بعدَهُ تشنيعٌ، وللقراءتين ببناءِ الفعلِ للمفعول تارةً، وللفاعل أخرى فيما تواترَ، نظائرُ في تتمَّة الآية، كما جاء: ﴿زُيِّنَ﴾ مبنيًّا للمفعولِ، و﴿يُحِلُّونَهُۥ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ﴾ ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟﴾ ﴿فَيُحِلُّوا۟﴾ مبنيًّا للفاعل.

أمَّا قراءةُ البناءِ للمفعول الَّتي يقرأُ بها حفصٌ وموافقوه: ﴿يُضَلُّ﴾ فالمعنى: أنَّ الضَّلالَ يقصدُهم، فإذا انتهى إليهم؛ وقفَ عندَهم، فلم يجاوزْهم إلى غيرِهم، فَهُم مكامِنُهُ ومعادِنُهُ، وكأنَّهم في حيِّز المُتلَعَّبِ بهم غيرِ المُبالَى بهم بَالَةً، وهكذا نطقَ الوحيُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: 15، 16]، وكما قال: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾﴾ [الأعراف: 183، القلم: 45].

سرُّ تقديمِ الجار والمجرورِ:

العنايةُ ببيانِ ضررِ العملِ القبيحِ يدفعُ للإقلاعِ عنهُ

قدَّمَ الجارّ والمجرور ﴿بِهِۦ﴾، على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، زيادةَ عنايةٍ بالمقدَّم لبيان أثرِهِ في الكافرين، فقدَّمَ المؤثِّرَ على المتأثِّر، ويقوِّي ذلك جرُّه بباء السَّببيَّة، فيكونُ ذلك تعظيمًا لدور السَّبب، وكان حقُّهُ التَّأخيرَ.

دلالةُ مجيءِ الاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

وفي التَّعبير بالاسم الموصول اجترارٌ لإيرادِ جملةِ الصِّلةِ فعلًا ماضيًا إعلانًا عن تجذُّرهم في الكفرِ واستقرارِهم فيه وإطباقِهم

عليه، ولو قيل: يُضَلُّ به الكافرونَ؛ لما ألاحَ لهذا المعنى، وإيثارُ التَّنزيلِ العزيزِ إيرادَ الاسمِ الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بجمع المذكَّرِ الدَّالِّ على الجمع بين الآمرين والمأمورين، وبينَ ابتداءِ الأمرِ وانتهائِه؛ ليفيدَ معنى تقديرِ الجُرمِ، وملاحقةِ المجرمين ومطاردتِهم، وتقديرِ المسؤوليَّةِ، وأنَّ المشايعةَ فيه أو الاجتماعَ عليها لا يمنعُ الإحصاءَ، ولا يُوقفُ العقابَ، وأنَّ اللّٰهَ يعلمُهم أينما كانوا مهما تفرَّقتْ بِهِمُ السُّبُلُ، وانقطعت بهمُ الحِيَلُ، وتقطَّعت بهم الأسبابُ: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾. [مريم: 94، 95].

بيان معنى تقدير الجرم النّاتج عن الكفر، واستحقاقهم ذلك لكنودهم

بلاغةُ كمالِ الاتِّصال:

وقعت جملةُ ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا﴾ ممَّا قبلَها موقعَ كمالِ الاتِّصال، إذ هي مُبيِّنةٌ لِما قبلَها، شارحةٌ له، وفي هذا الموقع البديع تفصيلٌ لقُبحِ النَّسيء، وتفصيلُ القبيحِ دعوةٌ للإقلاع عنه، وعلى هذا "فهي تفسيريَّةٌ للضَّلالِ"[1]، ويمكن أن تكونَ جملةً حاليَّةً[2]، وعليه فلا كمالَ اتِّصالٍ، ويكونُ المعنى على الحاليَّة: مصاحبةُ مضمونِ الجملة معناها؛ لمعنى سابقتِها، مصاحبةٌ لازمةٌ، فهي لها كالهيئة، وتلكم منها كالذَّات، وبهذا تُفارِق الاعتبارَ الأوَّل الَّذي هو كمالُ الاتِّصال، إذ فيه لا تكون الثَّانيةُ كالقيد اللَّازم، وإنَّما تكونُ عينَ الأولى، عُبِّر عنها بتعبيرٍ آخرَ، والتعبيران المتعدِّدانِ هما عن حقيقةٍ واحدةٍ بوجهيها، والحالُ فَضْلَةٌ عند أكثرِ النُّحاة، وكمالُ الاتِّصال قائمٌ مقامَ سابقه فيما يكون فيه، فإن كان عُمدةً؛ فعمدةٌ، وإن كان فضلةً؛ فهو بمنزلتِه، فمن ثَمَّ كان الذَّهابُ إليه أقوى في الكلام رصفًا، وفي الإفهام وصفًا، ولا سيَّما إذا طاب مَنْزِعُه، ولذَّ موقعُه، والقولُ هنا بالحاليَّةِ فائقٌ رائقٌ وعذْبٌ زُلالٌ.

التَّفاصيلُ في بيانِ القُبحِ، تحريضٌ على الإقلاعِ عنهُ

(1) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 6/48، وابن عادل، اللّباب: 10/88.
(2) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 6/48.

والأَولى أن تكون كمالَ اتِّصالٍ؛ لأنَّ العنايةَ هي ببيان أثرِ النَّسيءِ، وبيانِ آثارِهِ الَّتي من أهمِّها، وأبشعِها تنزيلُ النَّاسئ نفسَه منزلةَ الإلهِ الخالقِ في التَّحليل والتَّحريم.

سرُّ التَّعبيرِ بالمضارعة:

تجديدُ الجريمةِ المستمرُّ يبُشِّعُ أصحابَها

قوله: ﴿يُضَلُّ﴾ ﴿يُحِلُّونَهُۥ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ﴾ ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟﴾، نجد اختيار السِّياق الكريم، صيغة المضارعِ لهذه الأفعال؛ لدلالتِهِ على التَّجدُّد والاستمرار، أي: هم في ضلالٍ متجدِّدٍ مستمرٍّ بتجدُّدِ سببِهِ، وهو تحليلُهُ عامًا، وتحريمُهُ عامًا، ومواطأةُ عدَّةِ ما حرَّمَ اللّٰهُ[1] بتحليلهم ما حرَّمَ اللّٰهُ.

علةُ التَّعبيرِ بالضَّمير:

وقوعُ الحُكْمَين المتناقِضَين على محلٍّ واحدٍ بالهوى آيةٌ على الضَّلالِ

في قوله: ﴿يُحِلُّونَهُۥ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ﴾، تعبيرٌ بالضَّميرِ العائدِ على النَّسيءِ في الفعلين، كاشفٌ عن تناقُضِ أفعالِهم، وإيقاعِهم الحُكْمَين المتناقِضَين على محلٍّ واحدٍ بالهوى، وذلك من أضلِّ ما يكونُ. وإضمار الاسم وهو النسيءُ فيه الإشارة إلى نَكارته، والتحقير منه، فهو صنيعٌ مذموم ومحرم في الإسلام.

بلاغةُ التَّعبيرِ بالطِّباقِ:

التَّناقضُ المستمرُّ إصرارٌ على الباطلِ، يدعو أولي العقلِ بالعودةِ إلى الأصل

في قوله: ﴿يُحِلُّونَهُۥ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ﴾، تعبيرٌ بالطِّباق، أبرزَ التَّناقضَ وبيَّنهُ بيانًا يدعو للعَجَبِ، فكما قيل: وبضدِّها تتميَّز الأشياءُ، وكأنَّه تناقضٌ ظاهرٌ للعِيان، وفي ذلك تبشيعٌ لارتكابه، وإقامةُ الحجَّةِ على مرتكبِهِ من ذات صنيعِهِ، فإنَّه إن يكنِ النَّسيءُ – وهو بمعنى المفعول هنا – مُسْتَحِقًّا التَّحليلَ، ففيمَ حرَّمَ؟ أو قمينًا بالتحريم فعلامَ أُحِلَّ؟ فهذا في الآية توبيخٌ معنويٌّ، وتسفيهٌ للعقول البلهاءِ الَّتي أقدمت على تقحُّم ذلك وتجشُّمِه دون مقتضى، وحطٌّ من رتبةِ متَّبعِ هواهُ، بغير هدًى مِنَ اللّٰهِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/192.

علَّةُ الإجمالِ في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾، دونَ التفصيلِ:

ما عُـصِيَ اللهُ بـهِ لا يستحقُّ الإطنابَ فيه

ممَّا يؤدِّب القرآنُ به المؤمنين؛ بسْطُ القولِ في الفضائلِ الَّتي تنفرِجُ لها الأساريرُ، وتتبشبشُ لها الوجوهُ، ويحلو وقعُها في الأسماع، والاقتصارُ على ما تحصلُ به العِبرةُ من المخالفاتِ والمساءات، فهذا الَّذي هنا كذلك. وأيضًا؛ فإنَّ عمومَ العلمِ بكيفيَّة النَّسيء، وشيوعِ خبرِه، والقصَّةِ به مغنٍ عن ذكرِه لعدم الحاجَةِ الماسَّة وقلَّةِ الفائدة المرتقبةِ، ولأنَّ النَّاسئين خرَّجوهُ مَخرجَ المباهاةِ والتَّفخُّر تمدُّحًا به في الأشعارِ، وتبجُّحًا به في الوقائعِ، فكان الإعراضُ عن تفصيلِه غضًّا له، وإزراءً به، ومعاملةً لباغي الشَّرِّ بنقيض مقصودِه، وفيه أدبُ القرآنِ في الإغضاءِ، وميلِه إلى الاقتصار في ذكرِ المُنكَرِ على ما يحصل به الانكفافُ عنه، والكراهةُ له، وليدلَّ على أنَّ سائرَ ما أدَّى إلى النَّسيء؛ فهو سواءٌ في الجُرمِ، وله حكمُه؛ لأنَّ كلَّ ما أدَّى إلى الحرامِ؛ فهو حرامٌ مأثمًا ومَغرمًا، وليتقرَّرَ الاعتناءُ بنبْذِه في الجملةِ دونَ توقُّفِ نظرٍ إلى التَّفاصيل.

سرُّ تنكيرِ المفعولِ فيه ﴿عَامًا﴾:

التَّنويعُ دالٌّ على المراوغةِ

"التَّنكيرُ في قوله: ﴿عَامًا﴾ للنَّوعيَّةِ، أي: يحلُّونه في بعضِ الأعوامِ، ويحرِّمونهُ في بعض الأعوام"[1]. فإنَّ ناسئَهم كان يجعلُ بعضَ الشُّهور في غير موقعِه بين شهريه، ويسمِّيه بغير ما عُرِفَ به، فإذا أرادَ أن ينزِعَ عن المحَرَّم ما ألبَسَهُ اللهُ من ثوبِ الحُرمةِ - استطالةً أن تتوالى عليهم أشهرٌ ثلاثةٌ حرُمٌ - سمَّاه باسم شهرٍ حلالٍ، فقال: هو رمضانُ أو صفرٌ أو ربيعٌ أو جُمادى إلى غير ذلك، ثم جعل اسمَهُ الأصيلَ (المحرَّم) على شهرٍ آخرَ من عامِه نفسِه، ليتَّفِقَ له في عامِه أربعةُ أشهرٍ حُرُمٍ، لا بدَّ عندَهم من هذا، وهذه موافقةُ العددِ الَّتي سمَّاها القرآنُ مواطأةَ المُدَّةِ. وبالنَّظرِ إلى مجموعِ الأعوام يُلحَظُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/193، 192.

اختلافُ مواضعِ الأشهرِ الحُرُمِ، وتنقُّلُها من مواضعها تبعًا لأهواءِ مَن يُحلُّون، ويُحرِّمون ناسئين.

وعبارةُ ابنِ عاشورٍ: "والتَّنكيرُ والوحدةُ في قوله: ﴿عَامًا﴾ في الموضعَيْن للنَّوعيَّة، أي: يُحلِّونه في بعضِ الأعوام، ويُحرِّمونه في بعض الأعوام. ليس المرادُ أنَّ النَّسيءَ يقع عامًا غَبَّ عامٍ، كما ظنَّه بعضُ المفسِّرين"(1).

إنَّ (عامًا) الثَّانيةَ، هي الأولى نفسُها مُعادَةً، ما دامَ التَّنكيرُ والوحدةُ في الموضعيْنِ للنَّوعيَّةِ، لأنَّ "قولهم: النَّكرةُ إذا أُعيدت نكرةً؛ كانت غيرَ الأولى، يريدون بهِ التَّنكيرَ المقصودَ منهُ الفردُ الشَّائعُ، لا التَّنكيرُ المرادُ بهِ النَّوعيَّةُ"(2).

فالنَّسيءُ كلُّهُ من تحليلِ أَشهرٍ حُرُمٍ وإلباسِ ثَوبِها أشهرًا حلالًا وموافَقَتِهِمُ العَدَدَ أنَّ السَّنةَ اثنا عشرَ شهرًا، منها أربعةٌ حرُمٌ كلَّ عامٍ؛ ليوافقوا عددَ الأشهرِ الحُرُمِ فيه نفسِه، وإن غيَّروها، وبدَّلوها، فكلُّ عامٍ قائمٌ بنفسِهِ مستقلٌّ بعددهِ من أشهرٍ حُرمٍ وحلالٍ، هذا المعنى لا معنى غيرُهُ، وهو الصَّوابُ، هُدِيَ إليهِ من هُدِيَ، وضلَّ عنهُ من ضلَّ، والحمد للّه ربِّ العالمين.

سرُّ اقترانِ الفعلِ ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ باللَّامِ:

رَبْـطُ الأفـعـالِ بِعِـلَـلِـهـا بـيـانٌ لـلـحـقـائـقِ والدَّواعي

اللَّامُ للتَّعليل، والمعنى: ليوافِقوا، ويشابِهوا، وفي اللَّام وجهانِ أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ﴾، أو أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿يُحِلُّونَهُۥ﴾(3)، والذي يقتضيه العقلُ والعلمُ أنَّ اللَّام متعلِّقةٌ بهما جميعًا، لما يقتضيهِ العَطْفُ من إدخال المعطوفِ في حُكم المعطوفِ عليه؛ إذ العطفُ مِنَ التَّوابعِ كالنَّعتِ والتَّوكيد، فلا ينفردُ بالتعلُّقِ أحدُ الفعلين سيَّما وهما

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 10/193.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 21/128.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون 6/48، وابن عادل، اللّباب 10/89.

متماثلان في المضارعةِ، والعاطِفُ بينهما الواوُ الدَّالَّةُ على مطلق الجمعِ مع المشاركةِ في الحُكم كما لا يخفى.

وفي استخدامِ اللَّام مقترنةً بالفعلِ كَشْفٌ عن البواعثِ والدَّواعي الخبيئاتِ، وهو فَضْحٌ لهم، وبيانٌ لعنايتهم بالشَّكل دونَ المضمون، وأنَّ الاتِّجاه هو إلى التَّوافق في العددِ دونَ حقيقةِ الأشهرِ.

بلاغةُ تأكيدِ الذَّمِّ بما يُشبِهُ المدحَ في المواطأة:

ظاهرُ حرصهم يترتَّبُ عليه ما ذُكِرَ بعدُ، من مزيدِ إجرامِهم في التّحريم

مِن محاسنِ القرآنِ إنصافُ الخُصومِ - ولو كانوا كفَّارًا - حتى إنَّهُ لَيَذْكُرُ مناقبَ أهْلِ المثالبِ والمعائبِ، وإنْ آلُوا إلى المعاطب.

وظاهرُ قوله تعالى: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ أنَّ بأنفسِهم حِرْصًا على توفيةِ الأشهر الحرُمِ عددَها المُخبَرَ عنه، المنصوصَ عليه، المعهودَ للبشريَّةِ منذ وجِدَت، فكأنَّ الكلامَ مُخرَّجٌ مَخرجَ ذِكْرِ عذرِهم بما يشبَهُ التأوُّلَ لهم بذكرِ القصدِ الحسن بما يخرجُه عن أن يكونَ مشنَّعًا به عليهم، أو مُثَرَّبًا، على حين أنَّه مذكورٌ ليترتَّبَ عليه ما ذكرَ بعدُ من مزيدِ إجرامِهم في قوله: ﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ﴾، فقد احتفظوا بعددِ الأَشْهُرِ الحُرُمِ الَّذي هو تَبَعٌ تابعٌ لتحريمها، وتركوا الأصلَ الأصيلَ، وهو وقوعُ تعظيمِ الحُرمَةِ على أعيانها وذواتها، لا على أعدادِها من غيرِها، وزادوا على ذلك من غَلْواءِ الجريرةِ، وفسادِ السَّريرةِ، وتهوُّرِ الانتهالِ، وتصدُّرِ الارتباك تحريمَ الأشهرِ الحلالِ بعدَّةِ ما أحلُّوا من أشهُرٍ حرامٍ، فقد احتفظوا بالعددِ، وأفسدوا المعدودَ[1].

والذي يستوقِفُ المتدبِّرَ - ولا ينقضي منه العجَبُ - حُسنُ مرامي القرآنِ، منه: إجراءُ ذمِّهم مجرى المدحِ؛ ليقرِّرَ مبادِئَهُ من تشبُّثِهِ بإقرارِ العَدلِ، ولو كان فيه مُنْتَهَضٌ بإنعاشِ الخصومِ، استحثاثًا للتَّوبة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/193.

والمراجعةِ، وإشعارًا بتقريبِهِ العفوَ من المُقلِعين عن الذُّنوب - وإن عَظُمت - المُنيبين وإن كانوا بعدَ ذهابِ القوَّة وذبولِ العنفوانِ، وسقوطِ التَّماسُكِ، وتأكيدُ علمِ اللهِ بالمغيَّبات، ومنها بواطنُ الأنفس، وتقريرُ العدل الإلهيِّ الَّذي لا يظلم مثقالَ ذرَّةٍ، ولو كانت هاجسًا حابسًا أو محبوسًا، والفضلُ الإلهيُّ بمضاعفةِ الحسنةِ، ولو كانت قليلةً يسيرةً، وضئيلةً نزيرة، وقوَّةُ دينِ اللهِ الَّذي لا يخشى ذِكْرَ مناقبِ أهلِ المثالبِ، فإنَّها لا تضيرُه، ولا تُشغّبُ على أنَّ له الحجَّةَ البالغةَ الدَّامغةَ، فإذا الباطلُ زاهقٌ، ومكبوبٌ على أُمِّ رأسِهِ من شاهقٍ.

فهل رأى أحدٌ أو سَمِعَ قبلَ هذا التَّنزيل العزيز مثل هذا الجلالِ، ولو كان في وحيٍ سابقٍ، أو بعدَهُ من بَدْعٍ مُنمَّقٍ مزوَّقٍ إنسيٍّ أو جنِّيٍّ لاحقٍ؟

فائدةُ التَّعبيرِ بالمفعولِ به:

العنايةُ بالشَّكلِ وحدَهُ لا تُجدي، والسّرُّ في اللُّبِّ لا في القشور

قوله تعالى: ﴿عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾، جاءَ المفعولُ به بلفظ ﴿عِدَّةَ﴾؛ لبيان أنَّ عنايتَهم اتَّجهت بالحُرمةِ للعددِ، وهو أنّهم يريدون أنْ يوافقوا عددَ الأشهر الأربعة التي حرَّمها الله تعالى في السَّنة، وانصرفت عن حقيقة اعتبارِها للمعدودِ أعيانِ الأشهر الحُرُم.

سرُّ التَّعبيرِ بالمضافِ إليهِ اسمًا موصولًا:

الجرأةُ على تحريمِ ما أحلَّ اللهُ، أبشعُ الجرائمِ عنده

قوله تعالى: ﴿عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾، جاء المضافُ إليهِ اسمًا موصولًا عامًّا - هو أدخلُ الموصولاتِ في الإبهام، وأعمُّها - زيادةَ تبشيعٍ لجرمِهم، وبيانًا لنهجِهم في الجرأةِ على التَّحريم، ويزيد عملَهم قبحًا إسنادُ الفعلِ إلى الاسم الجليلِ الأعظم؛ لبيان اعتدائِهم على المقامِ الجليل، كما أنَّ "الإتيانَ بالموصول في قولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ دونَ أن يعبِّرَ بنحو: عدَّة الأشهرِ الحُرُم؛ للإشارة إلى تعليلِ عملِهم في اعتقادِهم بأنَّهم حافظوا على عدَّة الأشهرِ الَّتي حرَّمها اللهُ تعظيمًا، ففيه تعريضٌ بالتَّهكُّمِ بهم"[1].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/194.

معنى التَّعبيرِ بالفاء ودلالة الفعل ﴿فَيُحِلُّواْ﴾:

تتابعُ الجرائمِ، يَـزيـدُ مـن قُبح صورةِ المجرمِ

الفاءُ هنا هي فاءُ التَّعقيب، العاقبةُ التي تطوي الزَّمنَ دلالةً على سُرعة ظهورِ الأثرِ، وفي التَّعبير بالمضارعِ تجديدٌ مستمرٌّ للاعتداء على حدود اللّهِ في تحليل ما حرَّم اللّهُ، وفي إسناد الفعل إليهم تجريمٌ لعملِهم.

نكتةُ التَّعبيرِ بالطِّباقِ:

الجريمةُ تظهرُ في صورة كاملةٍ ببيانِ ضدِّها

في قوله تعالى: ﴿فَيُحِلُّواْ﴾، ﴿حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ طباقٌ، وقد أسهمَ إسهامًا كبيرًا – هاهنا – في الكشْفِ عن الجريمةِ ممَّا زادَها قبحًا وشناعةً.

ويُجلِّي ذلك أنَّ الطِّباق بينَ مضارعٍ يَحْدُث ويتجدَّدُ، ففيه الاجتراءُ وعدمُ الارعواءِ، وبين ماضٍ تقدَّمَ حُكمهُ، واطَّرد، وكان عليه الخلقُ كلُّهم، ممَّا يُبرزُ خروجَ المخالفِ عنِ السَّنَن المرضيِّ والنَّاموس الأزليِّ الأبديِّ، وقلَّة حيائِه وشديدِ تبلُّده، وتقحُّمِه المهالكَ دون اضطرارٍ، فالكونُ كلُّهُ من قبلِ استحداثِ النَّسيءِ بما فيه من الخليقةِ لا يرون حاملًا عليهِ ولا داعيًا مقتضيًا لَهُ، فكيفَ بالتَّبجُّحِ والتَّوقُّعِ والتَّفخُّر به؟

بلاغةُ التَّعبيرِ بالإظهارِ في مقامِ الإضمارِ:

التَّصريحُ بالتَّشنيعِ أظهرُ في بيانِ القُبْحِ

"والإظهارُ في قوله: ﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ دون أن يقال: فيحلُّوه، لزيادةِ التَّصريح بتسجيل شناعةِ عملِهم، وهو مخالفتُهم أمرَ اللّه تعالى وإبطالُهم حرمةَ بعضِ الأشهرِ الحُرمِ، تلك الحُرمةُ التي لأجلها زعموا أنَّهم يُحرِّمون بعضَ الأشهرِ الحلالِ حفاظًا على عدَّةِ الأَشهُرِ الَّتي حرَّمها اللّهُ تعالى"[1]، والمعنى: "فيحلُّوا بمواطأةِ العدَّةِ وحدَها من غير تخصيصٍ ماحرَّمَ اللّهُ مِنَ القِتالِ، أو مِن ترْكِ الاختصاصِ للأشهرِ بعينِها"[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/194.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/516.

شِبْهُ كمالِ الاتِّصالِ في: ﴿زُيِّنَ لَهُمْ﴾ ممَّا قبلَهُ:

تتابعُ فضْحِ القَبائحِ دعوةٌ للتَّساؤلِ والعَجَبِ

"لمّا انهتكت (انفضحت) بهذا البيانِ قباحةُ فعلِهم، كأنَّهُ قيل: إنَّ هذا لعجبٌ ما حملَهم على ذلك؟ فقيل: زُيِّن.."[1]، فالجملةُ واقعةٌ ممَّا قبلَها موقعَ شِبهِ كمال الاتِّصال، غرضُه بيانُ العلَّةِ في ارتكابهم هذهِ المرتكباتِ، "وفي هذا الاستئنافِ معنى التَّعليلِ لحالِهم العجيبةِ، حتى يزولَ تعجُّبُ السَّامعِ منها"[2]، والتَّزيينُ تخييلُ القَبيحِ حُسنًا، وذلك من جرأتِهم على تقحُّمِ ما تقحَّموه من مضادَّة اللّهِ، وتجشُّمِ ما تجشَّموه من محادَدَتِهِ جلَّ في علاه.

سرُّ التَّعبيرِ بالبناءِ للمفعولِ:

لا سبيلَ إلى ارتكابِ القُبْحِ إلَّا بالتَّزيينِ، وتخيُّلِهِ حَسَنًا

أجمعتِ القراءاتُ المتواترةُ على قراءةِ ﴿زُيِّنَ﴾ مبنيًّا للمفعول، والفاعلُ محذوفٌ هو الشَّيطان؛ استئناسًا بما ذُكِرَ صريحًا في أكثرَ من موضعٍ في الكتاب العزيز بإسنادِ التَّزيين إليهِ، ويكونُ في البناء للمفعول إشارةُ اشتهارِ الفاعلِ بهذا الفعلِ، كما في سورة الأنعام: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنعام: 43] وقوله: ﴿وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [الأنفال: 48][3]، والتَّزيينُ تلبيسٌ؛ لأنَّه لا يغيِّرُ الشَّيءَ عن حقيقتهِ، وفي وقوعِ ﴿سُوٓءُ﴾ نائبَ فاعلٍ زيادةُ تقبيحٍ لفعلِهم، وفي إضافتهِ إلى ﴿أَعۡمَٰلِهِمۡۖ﴾ تقبيحٌ على تقبيحٍ؛ لأنَّ العملَ القبيحَ أقبحُ من القولِ السيِّئ.

بلاغةُ الكنايةِ والإيجازِ:

مِن إعجازِ القرآنِ تضمُّنُ الكلماتِ القصارِ للمعاني الكبار

في قولهِ: ﴿سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۖ﴾ لطيفةٌ دقيقةٌ، وهو أنَّ الآيةَ جعلت التَّعبيرَ بسوءِ أعمالِهم المُزيَّنِ كنايةً عمَّا أرادت ذمَّهُ، وهو النَّسيءُ، فأظهرتِ المعنى بدليلِهِ، ولم تقفْ بلاغتُها عند هذا الحدِّ، بل إنَّ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/309.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/194.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 6/49، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 3/309، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 10/194.

إطلاقَ القولِ المشعرِ بالعمومِ في جميعهِ والمُطلقِ في سائرهِ بسوء أعمالِهم المضافةِ إليهم قد جمعَ بين المؤثِّرِ: وهو النَّسيءُ، وبين أثرِهِ الممتدِّ غيرِ المحدودِ جُرمًا وغُرمًا وإثمًا؛ إذ القولُ بالنَّسيء قصدَ منه نفسَهُ، وما يترتَّبُ عليه من جرائمِ القتالِ والإغارةِ، والنَّهبِ والسَّلبِ والتَّرويعِ وإزهاقِ الأرواحِ وتأييمِ النِّساء وتيتيمِ الأطفال واعتلالِ الأبدانِ بالجروحِ والأشلاءِ واختلالِ الأوضاعِ واضطرابِ الأمنِ وفشوِ الأمراض وكثرةِ ذوي العاهاتِ وكثرة العالةِ في المجتمعِ وانتهاكِ الأعراضِ بسبي النِّساءِ وتشرُّدِ الفارِّين والفارَّاتِ، فجمعَ القرآنُ الحكيمُ في جملةٍ من أربعِ كلماتٍ لخَّصَت كلمتانِ منها هذهِ المأساةَ وتوابعَها في إيجاز رائعٍ عجيبٍ.

وجهُ العطفِ بحرف (الواو):

عُطِفَت جملةُ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ على ما قبلَها لتأكيد أنَّهم أهلُ استحقاقٍ للعذاب؛ إذ فُطِروا على الضَّلال لقبحِ طينتِهم، فقد "فعلَ اللّهُ بهم ذلك لما عَلِمَ من طبعِهم على الكفرِ، فلم يهدِهم"[1].

بيانُ أنّ ما طُبِعَ عليه بعضُ خلقهِ، مؤكّدٌ لاستحقاقِهم قبحَ المآلِ

لطيفةُ تقديم المسند إليه، على خبرِهِ الفعليّ:

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالاسمِ الجليلِ إدخالًا للمهابةِ على النُّفوس تناسبًا مع السِّياق الذي بيَّن اجتراءَ المشركين على مقامِ الألوهيَّة في التحليل والتحريم، وقدَّم الاسمَ الجليلَ على الخبر الفعليِّ لقصرِ عدمِ هدايةِ الكافرين على اللّهِ وحدَهُ؛ إذ أمسك عنهم اللُّطفَ والتوفيق، اللذين بهما يتفطن الضالُّ لضلاله فيقلعُ عنه، جزاءً لهم على ما أسلفوه من الكفر، فلم يزالوا في دركاتِ الضلال إلى أقصى غاية[2].

مَن أضلَّهُ اللهُ؛ فلا هاديَ لَهُ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/309.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/195.

سرُّ التَّعبيرِ بالإظهار في مقامِ الإضمارِ:

القصدُ التّعميم فـهـذا شـأنُ اللهِ مع جميعِ الكافرين

"الإظهارُ في مقامِ الإضمارِ بقولِه: ﴿ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ لقصدِ إفادةِ التَّعميم الَّذي يشمَلُهم وغيرهم"[1]، فاللَّام في لفظي: ﴿ٱلۡقَوۡمَ﴾ و﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ للجنسِ، وعبَّر بالجمع لبيانِ أنَّ كُلًّا منهم يُعينُ الآخرَ على الكفرِ والبقاءِ عليه.

ومِن ذلك المالأةُ والمتابعةُ والمشايعةُ والمواضعةُ، ومنه الرِّضا بما هم عليه، وعدمُ معارضتهم فيما يظهرون من الكفرِ ومخالفةِ الدِّين، واللهُ تعالى قد أمرَ المؤمنين بالدَّعوة إليه وبيان شرعِه وحُكمِه بالحِكمةِ والموعظة الحسنةِ، وإقامة الحجَّةِ، وتحبيبِ الناسِ في شرعِ الله ودينه.

براعةُ ختمِ الآية:

عـدمُ هـدايـةِ الكافرين حكمٌ عـامٌّ يشملهم جميعًا

خُتِمَتِ الآيةُ الكريمةُ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ بهذا الختمِ؛ لبيان أنَّ منشأَ كلِّ قُبْحٍ يكون مِنَ الكافرين الَّذين عَلِمَ اللهُ منهم أزلًا عدمَ الهداية، فطَبَعَ على قلوبهم؛ فقد انصبغَ الكفرُ والتكذيب في قلوبهم، فلو جاءتهم كلُّ حجة ودلالة، لم يؤمنوا.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

عام، وسنة، وحول:

السَّنةُ تُستَعمَلُ في العـام الجدْبِ، والعامُ يُذْكَرُ في السَّنة الـرَّخـاءِ، ثـمَّ تُـنـوسِيَ هـذا الأصلُ

أمَّا (حول)؛ فلا تنضبِطُ بعددٍ قطعيٍّ ثابتٍ، بل تقريبيٍّ، فلا تؤدِّي أداءَ عامٍ منضبطٍ بشهورِه المعدودةِ، فلم يبقَ إلَّا النَّظرُ بين (سنة) و(عام)، وقد كان أصلُ الاستعمالِ تبعًا للحقيقة العرفيَّةِ - أوَّلُ الوضعِ ومُدَدًا بَعْدَه - أنَّ السَّنةَ تُستَعمَلُ في العام الجدْبِ، وأنَّ العامَ يُذْكَرُ في السَّنة الرَّخاءِ، ثمَّ تُنوسيَ هذا الأصلُ، وتعاورَ اللَّفظان في الكلام، وساعدَ على ذلك استملاحُ التَّضمينِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/195.

واعتبارُ النِّسبيَّةِ فيما يعبَّرُ عنه بأحدِهما، واستحسانُ المجاز، والاعتدادُ بما يَستبطِنُ من المعاني.

وجاء في التّنزيل العزيز ذِكْرُ السَّنةِ والعام، في الشِّدَّة والرَّخاء على حدٍّ سواء، فمِنَ السَّنةِ في الجدْبِ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ [الأعراف: 130]، ومنها في الرَّخاء: ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [الشعراء: 205]، و﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [يوسف: 47].

ومن استعمال العام فيما يسوءُ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: 126]، وفيما يُبهجُ ويُسِرُّ: ﴿ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [يوسف: 49].

ومِن استعمالِهما جميعًا استعمالًا واحدًا: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾﴾ [الكهف: 11]، وتفسيرُها بآخرِ القصَّة: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف: 25] مع قوله: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 259].

ومن التَّعبيرِ عنِ الجدْبِ والرَّخاء، والسَّارِّ والضَّارِّ كلِّهِ جمَعَهُ معًا بتعبيرٍ واحد، قولُهُ جلَّ وعزَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ [يونس: 5].

فجازَ إذًا على هذا استعمالُ السَّنةِ والعامِ – أيٍّ منهما – دونَ غضاضةٍ ولا استكناهٍ، بَيدَ أنَّ القرآنَ العظيم له مرامٍ بعيدةٌ حِسانٌ كاشفةٌ عن أسرارٍ مثريةٍ للعقل والوعي والإدراك، وإذ هو يُبطِلُ النَّسيءَ عودًا بالسَّنة على بَدءِ الزَّمان، فإذا هي اثنا عشر شهرًا منها أربعةٌ حرُمٌ: ثلاثةٌ سَرْدٌ، وهي: ذو القَعْدة وذو الحِجَّة والمُحَرَّمُ، وواحدٌ فردٌ، وهو: رجبُ مُضَرَ الَّذي بين جُمَادَى وشعبانَ، وذكر رجبَ مضافًا إلى مضرَ احترازًا من رمضانَ، فقد كانت ربيعةُ تسمِّيه رجبًا وتحرِّمه، وإنَّما هو رمضانُ، فلمَّا أرادهم على العود إلى الأصل، ونبذِ ما اتَّبعوه ممَّا ابتدعوه؛ ناسبَ أن تكونَ كلماتُه المختارةُ للتعبير بها عن ذلك، مُرَاعًى فيها الأصلُ، فاختارَ (العام) هنا، ودلالتُه بأصل الاستعمال على اليسرِ والخير والخصبِ والنَّماءِ، كأنَّهُ يعلِّمُنا بما هو كالتَّصريح: أنَّ أولئك النَّاسئين لم يكن ليحملَهم على النَّسيءِ

تلبُّثًا ولا تلوُّثًا، ولا تلبُّسًا ولا تَهَوُّسًا؛ فاقةٌ أو ضُرٌّ يضطرُّهم لَذْعُهُ وأساهُ أن يُحِلُّو ماحرَّم اللّهُ من حرمةِ الأشهرِ ليُتاحَ لهم الانتهابُ، ويراحَ بهم على الاستلابِ، إنَّما هو الْأَشَرُ والبَطَرُ، والتَّرَف والسَّرَف والمَخِيلةُ، والطَّبعُ الظَّالم، والفَجّع الغاشم.

فخصَّ العامَ بالذِّكر هنا تنبيهًا على ذلك، واستدعاءً له. فالقرآن يَقرِنُ بين التَّشريعِ، والتَّطبيع، ويوردُ طرَفًا من الطِّباع ونُبَذًا من الاجتماعِ؛ لأنَّه وعاءُ العلم وذاكرةُ الأُمَّة إلى أن يرثَ اللّه الأرضَ ومَن عليها، حتى تعلمَ أبعادَ هداياتهِ في حنايا الرُّوح آمادَ الحياةِ، ومن أُوليات ذلك دواعٍ ومقتضياتٌ: "ذمُّ ما يحصل في عمل النَّسيء من تغييرِ أوقات الحجِّ المعيَّنة من اللّه في غير أيَّامها في سنينَ كثيرةٍ، ومن تغيير حُرمةِ بعضِ الأشهر في أعوامٍ متطاولةٍ"[1].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/193.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»